



إفلات تام من العقاب

حكم الميليشيات في
العراق



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2014

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2014

رقم الوثيقة: MDE 14/015/2014

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: مقاتلون شيعة من سرايا السلام، أغسطس/آب 2014 © AFP / Getty images

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	مقدمة
6	منهجية البحث
7	حالات الاختطاف والقتل والابتزاز
11	الإعدامات الميدانية انتقاماً من هجمات "الدولة الإسلامية" أو رداً عليها
11	سامراء
12	كركوك
16	عمليات الاختطاف والمفقودون
18	تنامي سطوة الميليشيات الشيعية وغياب المساءلة
21	التعذيب والوفيات في عهدة القوات الحكومية
24	القانون الدولي وسلوك الميليشيات الشيعية
26	الخلاصة والتوصيات
28	الهوامش

مقدمة

دأبت الميليشيات الشيعية خلال الأشهر الأخيرة على اختطاف وقتل مدنيين سنّة في بغداد ومناطق أخرى من البلاد. وما انفكت هذه الميليشيات التي غالباً ما تقوم الحكومة العراقية بدعمها وتسليحها، تنشط وتعمل وفق مستويات متفاوتة من التعاون مع القوات الحكومية – ما بين موافقة هذه الأخيرة ضمناً، وتنفيذ عمليات منسقة، بل وحتى مشتركة فيما بينها. ولهذه الأسباب، تحمّل منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية المسؤولية إلى حد كبير عما ترتكبه هذه الميليشيات من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب.

واختُطف الضحايا من منازلهم أو أماكن عملهم أو لدى مرورهم بنقاط التفتيش. وعُثر على الكثير منهم موتى في وقت لاحق، وقد قُيدت أيديهم وأطلق عليهم الرصاص في مؤخرة الرأس. وعزز العاملون في وزارة الصحة من تقارير وروايات عائلات الضحايا والشهود؛ وأخبر عاملو الوزارة منظمة العفو الدولية أنه قد وصلت لهم في الأشهر الأخيرة عشرات الجثث مجهولة الهوية قتل أصحابها بعبارة ناري في مؤخرة الرأس مع تقييد أيديهم في الأغلب بأصفاة أو قيود معدنية أو بلاستيكية أو حبال أو خرق قماش. وتظهر صور الجثث التي أُطلع أقارب الضحايا منظمة العفو الدولية عليها والجثث الأخرى التي تمت مشاهدتها في مشرحة بغداد نمطاً متسقاً من عمليات القتل العمد على شاكلة الإعدامات الميدانية.

ولقد قُتل بعض الضحايا حتى بعد أن تمكنت عائلاتهم من دفع الفدية للإفراج عنهم. وأخبر عدد من العائلات منظمة العفو الدولية عن تفاصيل معاناتهم بدءاً من تلقى الاتصال الهاتفي المخيف من الخاطفين، وسعيهم المحموم لتأمين مبلغ الفدية ودفعها، ولُيفاجئوا بعد هذا العناء أن أحببتهم قد قُتلوا على الرغم من ذلك كله. وقالت إحدى الامهات التكالى لمنظمة العفو الدولية: "لقد توسلت الأصدقاء والمعارف كي يقوموا بإقراضي مبلغ الفدية وإنقاذ ابني، ولكن وبعد أن دفعت المبلغ قاموا بقتله، وما من طريقة أمامي الآن لسداد المال الذي اقترضته، كون ولدي كان الوحيد الذي يعمل من بين أفراد أسرتنا".

ولا زال العشرات من الضحايا الآخرين في عداد المفقودين، ولا يُعرف مصيرهم أو مكان تواجدهم بعد مضي اسابيع وشهور على اختطافهم.

ولقد حرصت منظمة العفو الدولية على توثيق عشرات حالات الاختطاف وعمليات القتل غير المشروع التي تمت على أيدي عناصر الميليشيات الشيعية في بغداد وسامراء وكركوك علاوة على الإبلاغ عن حالات أخرى كثيرة مشابهة في أنحاء أخرى من البلاد.¹

وترتكب جرائم من هذه القبيل في ظل ازدياد التوترات الطائفية في البلاد. ومنذ أن خسرت قوات الحكومة العراقية السيطرة على معظم مناطق شمال العراق لصالح الجماعة الإسلامية المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"² أو آخر يونيو/ حزيران الماضي، تصاعدت وتيرة الهجمات الطائفية بشكل ملحوظ لتصل مستويات غير مسبوقة منذ 2006-2007، وهي الفترة التي شهدت وقوع أسوأ النزاعات المدنية في تاريخ العراق الحديث. ودأبت الميليشيات الشيعية المدعومة من الحكومة، وجماعات المعارضة السننية المسلحة على استهداف المدنيين من الجانب الآخر.

وبالإضافة إلى الانتهاكات الجماعية التي ارتكبتها مقاتلو الدولة الإسلامية على صعيد حقوق الإنسان في المناطق

الواقعة تحت سيطرتهم، فلقد قام هؤلاء على نحو متكرر بتفجيرات في المناطق ذات الأغلبية الشيعية في العاصمة بغداد وغيرها من المناطق، حيث استهدفت تلك التفجيرات المدنيين الشيعة عن عمد - لا سيما في أماكن عبادتهم - أو أنهم تسببوا بمقتل المدنيين على هامش هجماتهم التي استهدفت عناصر قوات الأمن أو الميليشيات الموالية للحكومة.

ومن جانبها، فلقد استغلت الميليشيات الشيعة المناخ المواتي المتمثل بانعدام سيادة القانون والإفلات من العقاب، وعملت على اختطاف رجال سنّة وقتلهم، فيما ظهر أنه انتقام من هجمات الدولة الإسلامية، وكذلك أحيانا من أجل ابتزاز ذوي الضحايا للحصول على المال مقابل إطلاق سراح المختطفين.

ومع عدم قدرة قوات الحكومة على توفير الأمن والحماية للسكان المدنيين في البلاد أو عدم رغبتها في ذلك، أصبحت الميليشيات تعمل بحرية غير مسبوقه وتمكنت من ارتكاب مثل هذه الجرائم مع إفلاتها من العقاب.

وفي جميع الحالات تقريبا التي يوردها التقرير الحالي، وفي الحالات التي أُبلغت منظمة العفو الدولية عنها، كان الجناة الرئيسيون هم من عناصر الميليشيات الشيعة. ومع ذلك، فلا يمكن تجاهل مسؤولية الحكومة عن مثل هذه الأفعال التي جاءت نتاجا لتورطها في تسليح تلك الميليشيات ومساندتها وتواطؤ قوات الأمن في ارتكاب تلك الانتهاكات أو غضها الطرف عنها. وفي الوقت نفسه، فلقد استمرت القوات الحكومية ترتكب انتهاكات بلا هوادة أيضا.

منهجية البحث

حصل مندوبو منظمة العفو الدولية على المعلومات الواردة في هذا التقرير اثناء زيارتهم التي استغرقت ستة أسابيع، وأجروا خلالها بحوثا ميدانية في وسط العراق وشماله، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان خلال شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول 2014. والتقى المندوبون بعشرات الضحايا وأقارب الضحايا والشهود والعاملين في المجال الطبي ومسؤولين في الحكومة (الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هوياتهم خوفا من التعرض لهجمات انتقامية) والتقوا أعضاء في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ومنظمات غير حكومية ومحامين. وفي معظم الحالات، تم تغيير أسماء الضحايا وامتنعنا عن ذكر أي تفاصيل من شأنها أن تدل على هوياتهم أو هويات اقاربهم الذين لا زالوا على قيد الحياة، وذلك خوفا على سلامتهم. كما تم إسقاط بعض التواريخ والمواقع المحددة المتعلقة بالمقابلات للأسباب ذاتها.

حالات الاختطاف والقتل والابتزاز

قُتل بعض الضحايا على أيدي أسريهم حتى بعد أن دفعت عائلاتهم مبالغ الفدية المطلوبة لإطلاق سراحهم كما وُعدوا. وتعرض ماجد ونايف (30 و31 عاما على التوالي)، وهما أبناء عمومة، للاختطاف في الساعة 3:15 من عصر يوم 30 مايو/ أيار الماضي على أيدي رجال يرتدون زيا عسكريا يستقلون مركبة عسكرية على مقربة من أحد المعسكرات في منطقة التاجي الواقعة على بعد 30 كم شمال بغداد. ويعمل ماجد، وهو أب لثلاثة أطفال، موظفا في وزارة التربية والتعليم، فيما يعمل ابن عمه، نايف، مهندسا. ومساء يوم 2 يونيو/ حزيران، أوصلت العائلتان مبلغ الفدية الذي يعادل حوالي 90.000 دولار أمريكي³ من أجل إخلاء سبيلهما، وهو ما لم يحدث. وُعثر على جثتيهما في اليوم التالي بمنطقة الشعلة ذات الأغلبية الشيعية شمال غرب بغداد. وتعرض الاثنان لإطلاق الرصاص عليهما في منطقة الرأس وكانت أيديهما مقيدة خلف ظهريهما بأصاف معدنية. ولحظة تعرضهما للاختطاف، كان الاثنان يقومان بنقل أثاث أسرة نايف من تكريت التي كان يعمل بها بصفته المعيل الوحيد لأسرته وأقام بها طوال السنوات الخمس الماضية. ولقد قرر هو وأسرته مغادرة تكريت عقب تدهور الأوضاع الأمنية فيها. وقبيل استيلاء مقاتلي الدولة الإسلامية عليها، كانت تكريت تُعد معقل التمرد السني على الحكومة العراقية⁴. وهذا ما يجعل سكان تكريت، خاصة الشباب منهم، من المشتبه بهم بالجملة بمساندة جماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية لا لشيء سوى لأنهم من سكان المدينة، وعليه فلقد أصبحوا هدفا لقوات الحكومة وعناصر الميليشيات على حد سواء.

وأخبر أحد أقارب الرجلين منظمة العفو الدولية بما يلي:

"توجهت في ذلك اليوم (أي 30 مايو/ أيار)، مع نايف وأحد الأصدقاء إلى تكريت لجلب أثاث منزل أسرته. وفي طريقنا إلى بغداد استوقفنا عناصر نقطة التفتيش (سيطرة) بين الدجيل والتاجي (على بعد حوالي 40 كم شمال بغداد). وطلبوا منا إبراز التصريح الخاص بالشاحنة. فمكث نايف وصديقنا في نقطة التفتيش مع الشاحنة بينما عدت أنا إلى بغداد في محاولة لجلب التصريح الخاص. ورافقني ماجد كونه متعلم ويعرف كيفية التعامل مع هذه الإجراءات. وعلى الرغم من أنه كان يوم الجمعة، فلقد تمكنا من الحصول على التصريح المطلوب وعاد ماجد برفقتي إلى نقطة التفتيش، حيث قمنا بتسليم التصريح لجنود وسمح لنا بمتابعة طريقنا إلى بغداد. فقدت الشاحنة بنفسها فيما قاد نايف وماجد سيارتي. وعندما وصلنا إلى أقواس التاجي، استوقفنا على مقربة من قاعدة التاجي العسكرية مجموعة من الرجال يستقلون مركبة عسكرية من نوع يشبه المركبات من طراز (هامر). كان ذلك في حوالي الساعة 3:15 عصرا، وقالوا أنه يتعين على نايف وماجد البقاء هناك للتحقق من أمرهما فيما لم يسمح لنا باللقاء معهما وانتظارهما، فأكملنا السير مدة 15 دقيقة قبل أن أحاول الاتصال بهما دون أن يجيبا بعد أن أُغلق هاتفهما. فتابعنا السير ووصلنا إلى نقطة التفتيش المقامة على مدخل بغداد ورأيت حينها سيارتي تمر من النقطة وتدخل بغداد. ولاحظت أنه قد تمت إزالة لوحة الأرقام عنها بينما كان يقودها شابان يافعان، ولم يتم إيقافها لدى مرورها بنقطة التفتيش على الرغم من أنه يتعين على جميع السيارات التوقف كي يتسنى التحقق من الأوراق والرخص. فتركت الشاحنة هناك وركبت إحدى سيارات الأجرة عائدا إلى الموقع الذي تركنا نايفا وماجدا عنده ولكنني لم اعثر عليهما. واختفت المركبة العسكرية التي أوقفنا، وكانت الساعة 4:20 عصرا حينها".

وقالت والدة ماجد لمنظمة العفو الدولية:

"تلقيت في الساعة 8 مساءا اتصالا هاتفيا من رجل تحدث من هاتف ابني النقال وطلب الحصول على 20 دفترا (حوالي 180.000 دولار) كفدية لإطلاق سراح كل من ماجد ونايف. فقلت له أنه ابني الوحيد ولا مال لدينا فقال

لي: (اعثري على المال ولا تتصلي بالشرطة وإلا فسوف نقوم بقتلها). واتصلوا بنا عدة مرات في اليومين التاليين للحادثة ووافقوا في نهاية المطاف على تخفيض المبلغ المطلوب إلى 10 دقاتر. فاضطرت لاقتراض المال وكذا فعلت عائلة نايف... ومساء يوم 2 يونيو/ حزيران، أخبروني بأن أجلب المال إلى جسر المشاة. فانتظرت قرابة الساعة هناك قبل أن يتصلوا بي فطلبت أن أتحدث مع ابني ومع نايف. وأخبرني الخاطفون حينها بأن استقل سيارة أجرة إلى مكان في حي الغزالية وعندما وصلت هناك قاموا بالاتصال بي ثانية وأخبروني بأن استقل سيارة أجرة ثانية إلى مكان ثانٍ ثم كررو الأمر وطلبوا مني التوجه إلى مكان ثالث. وتأخر الوقت وهبط الظلام ولم يكن هناك أحد في الجوار سواي. فجاءت سيارة بيضاء وتوقفت على مقربة مني وصرخ أحدهم من داخلها قائلاً: (يا لله يا لله، الفلوس). فاستفسرت عن ابني وقالوا (إنه سوف يأتي الآن بعدنا). فأخذوا المال وانطلقوا مبتعدين بالسيارة باتجاه حي الشعلة. وانتظرت هناك طوال ساعة دون أن يأتي أحد. وفي اليوم التالي، اتصل أحد الأقارب وقال أنه قد عُثر على جثتيهما في الشعلة وتم نقلهما إلى المشرحة. واتضح أنه قد أُطلق الرصاص عليهما في منطقة الرأس. لقد كان ابني الوحيد، ولم يعد لدي شيء أعيش من أجله الآن".

وتظهر الصور التي التقطتها الشرطة في مكان العثور على الجثتين أن كلا من ماجد ونايف كانا جاثيين على ركبتيهما ووجهيهما إلى الأرض بين حشائش طويلة وقد قُيدت أيديهما خلف ظهريهما بأصفاة معدنية.

واوضح مسؤول حكومي لمنظمة العفو الدولية طبيعة فهمه لهذا النمط قائلاً:

"بالنسبة لرجال السنّة ممن هم في سن تسمح لهم بالمشاركة بالقتال ويأتون من المناطق التي تتواجد فيها مجموعات مقاتلي الدولة الإسلامية أو يتوجهون إليها، تعتبرهم العديد من الميليشيات إرهابيين أو مساندين للإرهاب، ولهذا السبب يتعرضون للقتل في أغلب الأحيان، فيما تستهدف الميليشيات السنّة عموماً في إطار عمليات انتقام عشوائية مما ترتكبه الجماعات السنّية الإرهابية من جرائم. واخشى أننا قد رجعنا القهقريّ وعدنا إلى الأوضاع التي كانت سائدة ما قبل سبع أو ثمان سنوات، أي عندما كان هذا السلوك منتشرًا على نطاق واسع".

وأثناء عمله في مصنعه في منطقة التاجي التي تبعد حوالي 30 كم عن بغداد، تعرض سالم (43 عاماً) رجل الأعمال من بغداد ووالد تسعة أطفال، للاختطاف عند الساعة 4:15 من عصر يوم 15 يوليو/ تموز الماضي على مرأى من بعض عمال مصنعه. ودفعت عائلته مبلغ 60.000 دولار أمريكي كفدية ولكن لم يُفرج عن سالم أبداً. وعثرت العائلة على جثته في المشرحة بعد أسبوعين، وقد تهشم رأسه وقُيدت يداها بأصفاة معدنية. وقال أحد أفراد العائلة لمنظمة العفو الدولية:

"لقد سبق وأن أُلقي القبض على سالم من مكان عمله برفقة ابنه وشقيقه في 3 يوليو/تموز 2014. حيث قام بعملية القبض عليه حينها ضابطاً شرطة وعدد من الجنود وأحد المقتنعين الذي كان يرتدي ملابس مدنية، وجاءوا جميعاً في ثلاثة مركبات عسكرية. واتصل بنا المقتنع، وهو شيعي، زاعماً أنه بوسعه مساعدتنا على الإفراج عن سالم وابنه وشقيقه مقابل 30.000 دولار. فتوصلنا حينها إلى اتفاق يقضي بدفع مبلغ 27.000 ألف دولار، وسرعان ما أُخلى سبيل الثلاثة بمجرد ما دفعنا المبلغ المتفق عليه. ثم اختطف سالم ثانية في 15 يوليو/تموز، ونفذ العملية هذه المرة ثلاثة من المسلحين يرتدون زياً عسكرياً ولكنهم يستقلون سيارة مدنية، واتصلوا مساء ذلك اليوم طالبين الحصول على مبلغ 200.000 دولار أمريكي مقابل الإفراج عنه. فقلنا لهم أنه لا قبل لنا بتوفير هذا المبلغ، فعاودوا الاتصال بنا حوالي 14 مرة خلال الفترة بين 15 و21 يوليو/تموز قبل أن نتوصل إلى الاتفاق على مبلغ 60.000 دولار يُدفع كفدية. وأصدروا التعليمات لنا بجلب المبلغ إلى الشعلة وأن نسلمه لشخص ينتظرنا أسفل الجسر الكائن فوق الطريق السريع. وكان من المفترض بنا أن نعثر على سالم بعد نصف ساعة على مقربة من نقطة

9 إفلات تام من العقاب
حكم الميليشيات في العراق

التفتيش في التاجي ولكنه لم يأت بعد أن انتظرنا مدة طويلة جدا. فبدأنا نبحث عنه في أقسام الشرطة وعثرنا في 3 أغسطس/ آب على صورة لجثته في قسم شرطة الشعلة (ويظهر في الصورة المذكورة التي اطلعت منظمة العفو الدولية عليها سالما وقد قُيدت يداه بالأصناف ومعظم رأسه مهشما - إما جراء ضربه بجسم ثقيل جدا أو لإصابته برصاصة من عيار كبير). ولقد نُقلت جثته إلى المشرحة."

وقال أفراد من عائلة سالم أن نسوة العائلة هن اللائي استلمن جثته لدفنها خشية من أن يتعرض باقي رجال العائلة للاختطاف أيضا أو القتل في حال تدخلهم. كما حرص أفراد العائلة على الرحيل منذ ذلك الحين عن منازلهم وغيروا أماكن إقامتهم خوفا من تعرضهم لخطر الاختطاف أو القتل. ويقع مصنع سالم الذي اختُطف أثناء تواجده فيه على مرمى البصر من برج مراقبة عسكريين، يتواجد أحدهما على أطراف ثكنات الكتيبة التي احتُجز فيها سالم وابنه وشقيقه لفترة وجيزة أثناء اختطافهم في المرة الأولى في يوليو/ تموز.



صورة أحد ضحايا عمليات الاختطاف التي تنفذها الميليشيات الشيعية
© Private

كما تعرض أحد رجال الأعمال من سامراء، واسمه خالد، للاختطاف أثناء قيادة سيارته على الطريق من سامراء إلى بغداد صبيحة يوم 26 يوليو/ تموز الماضي. ويبلغ خالد من العمر 39 عاما ولديه أربعة أطفال. وأخبر أحد أقاربه منظمة العفو الدولية بما يلي:

" تلقينا أول اتصال من الخاطفين في الساعة 10:30 من مساء ذلك اليوم، وطلبوا مبلغا قوامه 150.000 دولار أمريكي، وهو مبلغ لا يتوفر بحوزتنا وليس بوسعنا اقتراضه. وتفاوضنا معهم طوال ستة أيام قبل أن يسمحوا لنا بالحديث مع خالد والتأكد من أنه لا زال على قيد الحياة. ولم يسمحوا لنا

بالحديث معه إلا بعد أن وافقنا على دفع المبلغ المذكور كفدية. وفي نهاية المطاف،

وافقوا على الحصول على مبلغ 45.000 دولار مع سيارة خالد مقابل الإفراج عنه كونها أصبحت بحوزتهم عقب اختطافه، وكان ذلك المبلغ هو كل ما استطعنا اقتراضه. وطلب منا أن نوصل المال إلى الموقع المحدد، ولكن الخاطفين قد غيروا مكان التسليم خمس مرات في غضون ساعة واحدة قبل أن نقوم بتسليمهم مبلغ الفدية حسب الاتفاق. كان ذلك في حوالي الساعة 2:30 بعد الظهر، وكان من المفترض أن يتم الإفراج عن خالد بعد 30 أو 45 دقيقة، ولكن لم يحصل شيء من هذا القبيل. وفي الساعة 9:30 مساء، أرسلوا لنا رسالة يقولون فيها: (لقد أفرجنا عن خالد وهو الآن موجود في سوق مريد). ولكننا لم نعثر له على أثر هناك. ولم نتوقف عن البحث عنه حتى يوم 11 أغسطس/ آب، أي عندما عثرنا على جثته في مشرحة بغداد. ولقد أُصيب بثلاث رصاصات في الرأس. وبحسب ما ورد في شهادة الوفاة، فلقد حصلت الوفاة بتاريخ 1 أغسطس/ آب، ما يعني أنه قد قُتل بعد قيامنا بدفع مبلغ الفدية فورا، كوننا قد تحدثنا معه على الهاتف ذلك اليوم".

ووصف أحد المسؤولين الحكوميين هذا النمط لمنظمة العفو الدولية قائلا:

"إن بعض عناصر الميليشيات هم من اللصوص والقتلة ويحاولون الحصول على الأموال من عائلات الضحايا قبل أن يقدموا على قتلهم. ولا يمتلك الذين يتعرضون للاختطاف الكثير من فرص النجاة بصرف النظر عما تدفعه عائلاتهم من أموال. وعليه، فإن عناصر الميليشيات الذين يختطفون الأشخاص للحصول على المال يمكنهم أن يستهدفوا الجميع من مسيحيين أو كرد أو حتى الشيعة. فأنا شيعي وأعرف العديد من الشيعة الذين تعرضوا للاختطاف قبل أن يُفْرَج عنهم مقابل دفع الفدية. فلقد اختطفوا في مناطق تُعد معقلاً للميليشيات يستحيل فيها على المجرمين العاديين العمل بهذه الطريقة. لكنهم يقومون باختطاف السنّة في الغالب كونهم ضحايا يسهل عادة وسمهم بالإرهابيين ولن يحرك أي شخص ساكناً بشأنهم."

وأخبرت امرأة مسيحية منظمة العفو الدولية عن تجربة زوجها الذي نجا في آخر لحظة من محاولة لاختطافه
قائلة:⁵

"جاء ثلاثة مسلحين إلى منزلنا في الساعة 9 من مساء يوم 21 يوليو/ تموز الماضي. وقالوا إنهم من لجان أمن الأحياء ولكننا عرفنا أن تلك لم تكن الحقيقة. ولحسن الحظ كنا نستضيف يوماً ضيوفاً كثر على حفل عشاء ما حملهم على المغادرة ولكنهم اتصلوا بنا لاحقاً طالبين مبلغاً كبيراً من المال. وقالوا لزوجي: (نعلم أنك مسيحي وأنت رجل طيب ولا نريد أن نقتلك، ولكن عليك أن تدفع ولا تعتقد أنك سوف تتفادى الدفع إذا ما بادرت بمغادرة المنطقة؛ فنحن نعرف كل شيء عنك وعن أسرتك، وسوف نعثر عليك بصرف النظر عن المكان الذي تتوجه إليه، وسوف نقتلك). وعليه فلقد تركنا منزلنا قبل أن نغادر العراق بعد أيام. فمن ذا الذي يزعم أننا سوف نكون بمأمن حتى وإن دفعنا لهم ما يريدون؟ فنحن لا نريد أن نعيش تحت سيف التهديد المصلط فوق رقابنا."

ولقد غادرت العائلة البلاد فعلاً في نهاية المطاف.

وأخبرت هذا العائلة وغيرها
من العائلات القاطنة في
المنطقة منظمة العفو
الدولية عن اعتقادها بأن
المسؤولين عن هذه
التهديدات وعمليات الابتزاز
هم عناصر من ميليشيا
عصائب أهل الحق الشيعية.
وقال أحد سكان المنطقة
لمنظمة العفو الدولية:
"تمتلك هذه الميليشيا نفوذاً
قويًا جداً في منطقتنا
وتسيطر عليها، ولا يمكن
لأي جهة أخرى أن تعمل



صورة أحد ضحايا عمليات الاختطاف التي تنفذها الميليشيات الشيعية © Private

بحرية فيها باستثناء عناصر هذه الميليشيا". وإن حقيقة شعور هذه العائلة أنه لا جدوى من إخبار الشرطة بالواقعة لتشي بالكثير عن مناخ انعدام سيادة القانون في العاصمة بغداد التي تدرك الميليشيات الشيعية أنه بوسعها العمل بحرية داخلها مع إفلاتها من العقاب.

الإعدامات الميدانية انتقاما من هجمات "الدولة الإسلامية" أو ردا عليها

سامراء

حصلت منظمة العفو الدولية على تفاصيل تتعلق بحالات أكثر من 170 رجلا، معظمهم من السنّة، تعرضوا للاختطاف منذ أوائل يونيو / حزيران في سامراء وما حولها ذات الأغلبية السنية، والتي يبلغ تعداد سكانها حوالي 400.000 نسمة. وعُثر على العشرات منهم جثثا هادمة فيما لا يزال الباقون في عداد المفقودين. وفي يوم واحد فقط، وهو يوم الجمعة 6 يونيو / حزيران، اختُطف أكثر من 30 رجلا من منازلهم أو من مناطق قريبة منها أو قُتلوا بإطلاق النار عليهم أو أُلقيت جثثهم في الجوار.

واقْتيد عمر (22 عاماً) ويعمل سائق سيارة أجرة، من سرير نومه على أيد رجال بزي عسكري صبيحة يوم 6 يونيو / حزيران أمام أعين أفراد عائلته. وعُثر عليه مقتولا في الجوار صبيحة اليوم التالي. وأُخبرت والدته منظمة العفو الدولية بما يلي:



صورة أحد ضحايا عمليات الاختطاف التي تنفذها الميليشيات الشيعية © Private

"اقتحم عناصر الميليشيا منزلنا أثناء نومنا. فاستيقظ ابني قائلا: (ماذا يجري؟) وجعلوه ينهض من سريره عنوة واقتادوه إلى الخارج حيث كان ينتظرهم المزيد من المسلحين وثلاث مركبات سوداء من طراز (هامر). وقبيل مغادرتهم المكان، أخذوا معهم جميع هواتفنا النقالة. وأشار أحدهم في الخارج نحو سيارتنا مستفسرا إذا ما كانت لنا، وعندما قلت نعم بادر بإطلاق النار عليها. وحاولت أن ألحق بهم ولكنهم أطلقوا النار نحوي. كما اقتادوا معهم ابن الجيران. وبحثنا عنهما في كل مكان إلى أن علمنا في اليوم التالي أنه قد عُثر على جثتيهما في أحد المساجد القريبة. وأُطلقت النار على ابني مرتين فأصابته رصاصة في رأسه وأخرى في صدره. وأثناء اقتيادهم ابني بعيدا عن المنزل، أخذ عناصر الميليشيا هاتفي النقال وسألوني: (ما اسمه؟) فهم لم يعرفوا حتى اسمه، وربما أخذوه كونهم كانوا يبحثون عن أي شاب وتصادف أنه الشاب الوحيد في البيت."

وأما الشقيقان فارس وعصام (20 و22 عاما على التوالي) وهما عاملان بالأجرة، فلقد قُبض عليهما أثناء تواجدهما

في منزل خالتهما صبيحة ذلك اليوم. وعُثر على جثتيهما في أحد مواقع البناء القريبة بعد بضع ساعات. ولقد أُطلقت النار عليهما في منطقة الرأس. وأخبر أحد أفراد عائلتهما منظمة العفو الدولية بما يلي:

" جاء ثمانية من المسلحين يرتدون زيا عسكريا إلى منزلنا في حوالي الساعة 7:15 مساءً ودققوا في البطاقة التموينية التي تمتلكها أسرنا وعندما رأوا أن اسميهما غير مدرجين في البطاقة سألوا مستفسرين عن سبب إقامتهما هنا على الرغم من عدم إدراج اسميهما في البطاقة. فأخبرناهم أنهما من أقاربنا وأنهما جاءا لزيارتنا مساء أمس وتأخرنا في سهرتنا فلم يتسنّ لهما العودة واضطراً للمبيت عندنا. فاقتاوهما بعيداً زاعمين أنهم سوف يعيدوهما بعد ساعة واحدة ولكن ذلك لم يحصل. " وقال قريب آخر للعائلة أنهم قد عثروا على جثتي الشقيقين في الساعة 11 صباحاً على بعد حوالي 200 متر من منزل خالتهما. ومن المرجح أن الخاطفين قد افترضوا أن الشقيقين كانا يختبئان في منزل خالتهما".

كما قبض على عبد الصمد (49 عاماً) والذي يعمل سائق سيارة أجرة أثناء تواجده في منزله على مرأى من افراد أسرته في صباح نفس اليوم، وأردي قتيلاً عقب إطلاق النار عليه. وقال أقاربه وأحد الجيران الذين شهدوا عملية إطلاق النار لمنظمة العفو الدولية:

" سحبه أربعة مقنعين يرتدون زيا أسود اللون إلى خارج منزله عنوة؛ وكانت تنتظرهم سيارتان في الخارج وتواجه مسلحون آخرون أيضاً. وسحبوه مسافة حوالي 25 أو 30 متراً قبل أن يطلقوا النار عليه. ولم أتمكن من الاقتراب لرؤية كامل التفاصيل خشية من أن يروني. وعقب مغادرتهم، توجهت أنا وأقرباؤه إلى الجثة، وإننا به قد أُطلقت عليه النار في منطقة الرأس".

وبحسب ما افادت به عائلات الضحايا ووجهاء المجتمع المحلي، اختطف 37 رجلاً وقتلوا في هجمات من هذا القبيل صبيحة يوم 6 يونيو / حزيران، ووقعت معظم هذه الهجمات في حي الضباط⁶ وغيره من الأحياء الواقعة شرق المدينة. ويظهر أن موجة القتل هذه قد جاءت انتقاماً من توغل مقاتلي الدولة الإسلامية لفترة وجيزة في المدينة قبل يوم من ذلك التاريخ. إذ تمكن مقاتلو الدولة الإسلامية من دخول سامراء من الشرق عن طريق حي الضباط والأحياء القريبة منه، حيث رحب بعض السكان بهم أو ساندوهم، ولكن ظل توغلهم محدوداً في حيث مدته الزمنية واتساع نطاقه الجغرافي، فلقد مكثوا بضع ساعات فقط، وفي منطقة صغيرة من المدينة. ولم تعثر منظمة العفو الدولية على أي معلومات تشير إلى أن الذين تم اختطافهم أو قتلهم يوم 6 يونيو / حزيران أو بعد ذلك التاريخ كانوا ممن لعبوا دوراً في توغل مقاتلي الدولة الإسلامية داخل المدينة أو ساندوا هجمات التنظيم في المناطق المجاورة. وحتى لو افترضنا أن بعضاً من هؤلاء الرجال قد كان متورطاً مع تنظيم الدولة الإسلامية فعلاً، فلقد كان بالإمكان أن يتم اعتقالهم بسهولة وتسليمهم إلى عهدة أجهزة إنفاذ القانون، لا سيما بالنظر إلى سهولة التي تم فيها ضبطهم واختطافهم. ومن البديهي القول إن قتل الأسرى هو أمر محظور كلياً، ويشكل في ظل هذه الظروف والملابسات جريمة من جرائم الحرب.

كركوك

وتعرض نور (28 عاماً) الذي يعمل ممرضاً ولديه طفلة رضية، للاختطاف مساء يوم 24 أغسطس/ آب بالقرب من منزله الكائن في أحد أحياء مدينة كركوك الذي تقطنه غالبية من العرب السنة جنوب المدينة. وبعد ساعة واحدة عُثر على جثته ملقاة في أحد مقالب النفايات على الضفة الجنوبية من الوادي إلى جانب جثتي شابين اختطفوا على مقربة من منزلهما في نفس الحي وفي ذات التوقيت. ولقد أُصيب الثلاثة برصاص في الرأس، وقُيدت أيديهم وراء ظهورهم. وأخبر أحد أقرباء نور منظمة العفو الدولية بما يلي:

" صليبا في أحد المساجد القريبة وتوجهنا عائدين إلى المنزل حيث قمنا باحتساء الشاي لاحقاً. ثم غادر نور لتفقد أحد أقربائه المرضى وقال أنه سوف يعود بعد دقائق. وعندما تأخر، خرجنا للبحث عنه وأخبرني الجيران أنه قد تعرض للاختطاف. وقالوا أنه بينما كان نور يتحدث على الهاتف توقفت ثلاث مركبات، اثنتان منهما من طراز الدفع الرباعي وأخرى عبارة عن مركبة نصف نقل (بيك أب) وحمل نور ووضع على عجل داخل إحداها قبل أن يتبع مسرعة. وأضاف الجيران أن اثنين آخرين من الحي قد اختطفا بنفس الطريقة. وثم عثرنا على جثته في المشرحة؛ لقد كان منظراً مؤلماً إذ تعرض لإطلاق النار عليه في مؤخرة الرأس من على مسافة قريبة فيما بدت على رسغيه أثار أصفاد كانت موضوعة فيهما. لماذا قتلوه؟ فما من سبب يحمل أي شخص على أن يلحق الأذى به. لقد كان رجلاً طيباً وأمضى وقته في العمل داخل المستشفى والعناية بأسرته ومتابعة دراسته. فلقد كان يحمل درجتين جامعتين في التمريض والقانون الشرعي وكان على وشك البدء في التحضير لنيل درجة الماجستير بالإضافة إلى ما يقوم به من عمل. وها هو قد رحل الآن، وما من شيء يمكن فعله لإعادته ثانية."



صورة أحد ضحايا عمليات الاختطاف التي تنفذها الميليشيات الشيعة Private ©

وبالنسبة للضحيتين الأخريين، وهما العامل محمود (19 عاماً) وسائق الحافلة حسن (27 عاماً) الذي ترك وراءه طفلين صغيرين، فلقد أخبر اقاربهما منظمة العفو الدولية أنهما قد اختطفا على أيدي رجال جاءوا في قافلة مكونة من ثلاث مركبات في نفس الوقت تقريباً - حيث اختطف محمود وهو يمشي في الشارع فيما اقتيد حسن أثناء قيامه بإصلاح حافلته أمام منزله.

ولم يُعط أي من أقارب الضحايا الثلاث أو جيرانهم ممن تحدث مندوبو منظمة العفو الدولية معهم أي سبب من شأنه أن يبرر استهداف هؤلاء الثلاثة تحديداً؛ ويعتقد بعض أفراد السنّة أنه من المحتمل أن تكون عمليات القتل هذه قد جاءت انتقاماً على إثر تفجير ثلاثي نُفذ ضد مواقع أمنية في المدينة في اليوم السابق لواقعة الاختطاف (أي 23 أغسطس / آب)، والذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن تنفيذه.

وفي مساء اليوم التالي (25 أغسطس / آب)، أُردى محامٍ وخباز يبلغ من العمر 60 عاماً قتيلاً بالرصاص في حي النصر جنوب شرق كركوك. وأصيب في الهجوم اثنان من أقارب المحامي، بينهما فتاة تبلغ من العمر ستة أعوام.

وأخبر أحد الأقارب الذي تواجد في موقع الهجوم حينها منظمة العفو الدولية بما يلي:

"تمتلك أسرتنا مخبزا توقف عن العمل منذ أمد بعيد، فطلبنا من علي، الخباز الذي اعتاد تشغيله، أن يعلمنا كيف يعمل الفرن. وجاء بعد الساعة التاسعة مساءً بقليل وبدأنا العمل ولكن سرعان ما انقطع التيار الكهربائي فتوجهنا إلى الخارج للانتظار ريثما يبدأ المولد الاحتياطي بالعمل. وأثناء وقوفنا هناك نتجانب أطراف الحديث، جاءت سيارة وأطلق من فيها النار علينا. وحدث الأمر بسرعة كبيرة بحيث تسنى لهم إطلاق رشقة أو صلية واحدة من الرصاص قبل أن يغادروا المكان مسرعين. وقُتل عمي فياض وعلي فيما جرح اثنان آخران من أقاربنا".

وبعد يومين، أي في صبيحة 27 أغسطس / آب، أُردى أحد شيوخ العشائر، ويُدعى كريم عوض فردوس (55 عاماً)

وله 18 ابنا وابنة، قتيلا بالرصاص برفقة اثنين من أقاربه وهما إبراهيم سجحيل وسعدي أحمد اثناء ركوبهم سيارتهم على مقربة من ملعب كرة القدم. وأخبر أحد اقاربهم منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كانوا قد غادروا المنزل لتوهم وجلس كريم في المقعد المحاذي للسائق فيما تولى إبراهيم القيادة وجلس سعدي في الخلف. وسارت سيارة خلفهم وفتح ركابها نيران أسلحتهم على سيارة كريم وقتلوهم الثلاثة. كانوا في طريقهم إلى اجتماع لحل مشكلة أحد الأقارب المحتجزين. وكان كريم نشيط جدا في قضايا العشيرة والمجتمع المحلي وسبق له العمل كضابط في الجيش حتى العام 2003. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح شيخا لعشيرة اللوهيبي وأصبح منخرطا في مؤسسات المجتمع المدني المحلية. كما ترشح لانتخابات إبريل/ نيسان 2014 ولكنه لم يحالفه الحظ. ومؤخرا ومع تزايد التوتر منذ أن بسطت الدولة الإسلامية سيطرتها على أجزاء من البلاد، شارك كريم في المفاوضات الرامية إلى تحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية والعشائر وفتح قنوات الاتصال فيما بينها. وأكد أجزم أن ذلك هو السبب وراء استهدافه على أيدي من لا يرغبون في أن تتحسن الأمور."

وتتسم التوترات الطائفية بحدتها في كركوك، أي بين الجماعات العرقية الرئيسية التي تقطن المدينة من كرد وتركمان وعرب - والتي لطالما تناحرت فيما بينها من أجل بسط سيادتها على المدينة ومواردها النفطية الكبيرة. وعندما فر الجيش العراقي من مناطق شمال العراق في يونيو/ حزيران 2014، تدخلت قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان - العراق للسيطرة على المدينة، وأوقفت زحف قوات (داعش) عليها. ودأبت حكومة إقليم كردستان التي تطالب بالسيادة على كركوك على تكرار مطالبها السيادية هذه في الأشهر الأخيرة، مشيرة إلى أنها لا تعتزم الانسحاب من المدينة.

ولقد ارتفعت مستويات انعدام الثقة في المدينة بين السنة والشيعية من العرب والتركمان من جانب، وبين العرب والكرد من جانب آخر. فلقد اضحت اتهامات من قبيل أن "السنة (أي العرب والتركمان) هم من المتعاونين مع داعش" و"أن الشيعة (التركمان) والكرد هم من المتعاونين مع الميليشيات الشيعية التي تدعها إيران" اتهامات شائعة - وصحيحة في بعض الحالات. ولقد أصبحت كركوك مدينة واقعة على الخطوط الأمامية للجبهة مع قيام قوات البشمركة والميليشيات الشيعية يساندها أحيانا مقاتلون إيرانيون بمحاربة مقاتلي الدولة الإسلامية⁷ يدعمهم بعض السكان المحليين من العرب والتركمان السنة القاطنين في جنوب المدينة وغربها وشمال غربها. وفي الوقت الذي تنشط فيه الميليشيات الشيعية علنا، وبالتعاون مع قوات البشمركة الكردية أو بموافقتها الضمنية على الأقل، فيتوارى مقاتلو الدولة الإسلامية عن الأنظار مركزين جل جهدهم على أسلوب الهجمات القائم على الكر والفر من قبيل القيام بتفجيرات هنا وهناك، لا سيما في المناطق التي لا تخضع لسيطرتهم.



صورة أحد ضحايا عمليات الاختطاف التي تنفذها الميليشيات الشيعية © Private

وأخبر رجل من عائلة سنية شيعية مختلطة منظمة العفو الدولية كيف تعرض ابنه السني للاختطاف والقتل: "لقد سممت مسألة داعش والحرب هذه العلاقات بين المجتمعات المحلية وداخل المجتمع الواحد أيضا. فلم يكن مهما إذا كان المرء سنيا أم شيعيا؛ وأما الآن، فلقد لجأ البعض إلى استغلال الوضع وتسبب بانقسامات خطيرة. فأنا شيعي

وابني سني فيما ابني الآخر شيوعي، فلا فرق بيننا. ويجب أن تخدم العدالة الجميع".

ولكن، ظلت العدالة بالنسبة لضحايا هذه الهجمات بعيدة المنال حتى يومنا هذا. إذ لطالما ظل غياب الإرادة السياسية لمحاسبة الميليشيات وقوات الحكومة العراقية المسؤولة عن عمليات الاختطاف والقتل العمد شاغلا قائما منذ أمد في العراق. واعتبارا من يونيو/ حزيران الماضي، جعلت الترتيبات الأمنية الاستثنائية في كركوك من الصعب، بل من المستحيل، على عائلات الضحايا الحصول على العدالة والإنصاف.

ونظريا، تظل إدارة نظام العدالة في كركوك من مسؤوليات الحكومة المركزية في بغداد على الرغم من أن قواتها المسلحة قد فرت من مناطق شمال البلاد، وعدم تلقي عناصر أجهزة الشرطة وموظفي الحكومة المحليين لرواتبهم منذ أشهر حسب زعمهم. وعمليا، تقع المدينة الآن تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان التي تفتقر للتفويض والصلاحيات، علاوة على غياب الإرادة على ما يظهر أو عدم قدرتها على النهوض بمهام إدارة نظام العدالة.

إلا إن عائلات الضحايا لم يفقدوا الأمل فحسب في الحصول على العدالة والإنصاف بل ظلوا خائفين جداً. وقال أحد أقارب الضحايا لمنظمة العفو الدولية: "لقد فقدت ابنا ولا أريد أن أفقد المزيد من ابنائي. فلا شيء يمكن أن يعيده إلى الحياة، ولا أريد تعريض باقي أطفالي للخطر. فالله أعلم بما سوف يحصل بعد ذلك؟ فلا سيادة للقانون هنا، ولا حماية". واضاف أحد سكان المدينة قائلاً: "تسيطر قوات إقليم كردستان على كركوك، ولكنها لم توقف الميليشيات الشيعية المسلحة من استعراض أسلحتها في مسيرة ضخمة في المدينة قبل أسابيع خلت، فيما يُنظر إلينا نحن السنة بعين الشك والريبة ونُعامل كما لو كنا عناصر في داعش". ولعل الخوف الذي ظهر على أفراد عائلات الضحايا الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم – والذين أحجموا جميعاً بالمناسبة عن اللقاء بالمنظمة علنا خوفاً من التعرض لهجمات انتقامية⁸ – يكون مؤشراً واضحاً على انهيار سيادة القانون وتفشي الإفلات من العقاب في هذه المدينة.

وتتوفر بحوزة منظمة العفو الدولية معلومات تتعلق بأربع حالات أخرى شهدت تعرض رجال من العرب السنة، ثلاثة منهم ينحدرون من محافظة الأنبار، للاختطاف والقتل في أغسطس/ آب داخل كركوك بطريقة مشابهة للحالات التي ورد وصفها أعلاه. كما تعرض آخرون للاختطاف في كركوك ولم تتمكن عائلاتهم من العثور على أي معلومات تتعلق بمصيرهم أو أماكن تواجدهم.

عمليات الاختطاف والمفقودون

لا زال العديد من الذين اختطفوا على أيدي الميليشيات في الأشهر الأخيرة في عداد المفقودين. وفي معظم الحالات، تشعر عائلاتهم بالخوف الشديد إلى درجة تثنيهم عن البحث عن ذويهم علنا، وذلك خشية من تعريض أنفسهم لخطر الاختطاف أو القتل أيضا. وأخبر محامي اختطف أحد أقاربه في يونيو/ حزيران في بغداد منظمة العفو الدولية أنه يشعر بعجزه عن القيام بالاستفسار والتقصي كما يجب قائلا:

"لقد طلبت من بعض الأصدقاء القيام بالاستفسار عنه نيابة عني. فأنا أخشى على سلامتي أيضا، وعلى سلامة ابني تحديدا. فلقد أطلقت أيادي الميليشيات للتحكم بهذه المنطقة والسيطرة عليها، ولديها علاقات جيدة جدا مع الشرطة والجيش ويمكنها التصرف مع إفلاتها التام من العقاب. فإذا توجهت إلى الشرطة وأخبرتهم بما أعرف عن اختطاف قريبي على أيدي عناصر الميليشيا، فسوف تعرف الميليشيا هذه المعلومة ويمكن أن ينتقموا من أسرتي بالمقابل. ولا يمكنني أن أقدم على هذه المخاطرة. فأنا أبقى ابني تحت الإقامة الجبرية إن جاز التعبير، إذا يتوجه إلى الكلية للدراسة ثم يمضي باقي وقته في المنزل. فأنا أخشى أيما خشية أن يتعرض هو للاختطاف أيضا".

وفي ليل 12 يونيو/ حزيران الماضي، اختطف إمام أحد المساجد (59 عاما) ومؤذنه (73 عاما) على أيدي مجموعة كبيرة من المقتنعين المسلحين أثناء تواجدهما في منزليهما على مقربة من المسجد الذي يعملان فيه بمنطقة السعيدية في بغداد. ولقد سجلت إحدى كاميرات المراقبة المثبتة خارج المسجد عملية الاختطاف، على الرغم من أن الخاطفين قد حطموا جميع تلك الكاميرات ولكنهم أغفلوا تحطيم إحداها على ما يظهر. وقبل ذلك بوقت قصير، تعرض ثلاثة أشقاء يملكون محل جزارة ومكتبا عقاريا للاختطاف على أيدي مسلحين مقتنعين في نفس المنطقة. ولا زال هؤلاء الرجال الستة في عداد المفقودين حتى يومنا هذا.

كما اختطف شقيقان هما سرحان (46 عاما) ويعمل سائق سيارة أجرة، وراقي (32 عاما) ويعمل مزارعا ولديه ثلاثة أبناء، وذلك اثناء مرورهما بإحدى نقاط التفتيش المقامة في شمال سامراء عصر يوم 12 يوليو/ تموز أثناء نقل متاعهم مع أفراد عائلتيهما من تكريت مكان إقامتهما السابق إلى سامراء.

وأخبر أحد أقاربهما الذي كان برفقتهم منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كنا بصدد الانتقال من تكريت جراء تدهور الأوضاع الأمنية فيها. وكنا نحمل جميع متاعنا ومقتنياتنا ووثائقنا وأوراقنا الثبوتية في سيارة الأجرة التي يقودها سرحان. واستوقفنا مسلحون عند نقطة تفتيش جيلام، وقالوا إنهم من سرايا السلام (المتفرعة من جيش المهدي سيء الصيت والذي لطالما كان ضالعا في عمليات الاختطاف والقتل التعسفي). فأخذوا سرحان وراقي وأخبرونا أنهم سوف يطلقون سراحهما



صورة أحد ضحايا عمليات الاختطاف التي تنفذها الميليشيات الشيعية © Private

17 إفلات تام من العقاب
حكم الميليشيات في العراق

بسرعة، وهو ما لم يفعلوه على الرغم من أننا انتظرنا هناك لحوالي أربع ساعات. ثم اصطحبونا في إحدى مركباتهم إلى سامراء وأخبرونا أنه سوف يُصار سريعا إلى إخلاء سبيل سرحان وراقي، ولكن ذلك لم يحصل أيضا. ولا نعرف أين هما الآن أو ما حل بهما، وإذا كانا لا يزالان على قيد الحياة أم أنهما قد قُتلا. كما اختفت آثار سيارتهما وبداخلها جميع أوراقنا الثبوتية، وعليه فما من وسيلة تجعلنا الآن قادرين على إثبات هويتنا".

تنامي سطوة الميليشيات الشيعية وغياب المساءلة

نورد أدناه قائمة بأسماء الميليشيات الشيعية الرئيسية في العراق:⁹

- يشكل فيلق بدر¹⁰ (أو منظمة بدر) الجناح العسكري للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وتأسس في ثمانينات القرن الماضي بدعم من إيران لمحاربة نظام صدام حسين، ويتأسسه حاليا هادي العامري الذي يتأسس أيضا حزب منظمة بدر السياسي وسبق له وأن شغل منصب وزير النقل في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي (حتى سبتمبر/ أيلول 2014).

- جيش المهدي التابع لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، والذي أصبح أقوى الميليشيات سطوة عقب احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 قبل أن يتم حله رسميا عام 2008. ولقد أُعيد تشكيل هذا الجيش أواخر يونيو/ حزيران الماضي، من خلال تأسيس أحد فروعهِ الذي أُطلق عليه اسم **سرايا السلام**.¹¹

- **عصائب أهل الحق**.¹² التي تأسست في وقت ما من عام 2005 كمجموعة منشقة عن جيش المهدي تحت قيادة قيس الخزعلي ولها علاقات باللواء قاسم سليماني قائد قوات القدس التابعة لفيلق الحرس الثوري الإيراني. ويُعتقد أنها أقوى الميليشيات الشيعية حاليا؛ وانهمك بعض عناصرها طوال السنتين الماضيتين في القتال في سورية إلى جانب قوات النظام ضد جماعات المعارضة السنية المسلحة.

- **كتائب حزب الله**.¹³ والتي لا تجمعها علاقة بحزب الله اللبناني، وقيل إنها متفرعة من "الفيلق الخاص" التابع لجيش المهدي.

وتضم الميليشيات الشيعية عشرات الآلاف من المقاتلين في صفوفها، ما يجعلها قادرة على أن تبدو وتعمل بمظهر القوات المسلحة النظامية دون أن تكون خاضعة للتنظيم عملا بأحكام القانون أو آليات المراقبة أو المساءلة. وبحكم نشاطها خارج أطر القانون، دأبت الميليشيات الشيعية منذ أمد على العمل داخل العراق بدعم من الحكومات العراقية المتعاقبة ومباركتها، وهي حكومات لطالما هيمنت عليها الأحزاب السياسية الشيعية. وأعقاب فرار الجيش العراقي بشكل مذهل من ثلث مناطق البلاد في يونيو/ حزيران 2014، تعاضمت سلطة الميليشيات الشيعية ومشروعيتها بشكل ملموس، لا سيما مع قيام مسؤولي الحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وكبار الرموز السياسية والدينية، بدعوة المتطوعين لحمل السلاح ومحاربة تمرد مقاتلي الدولة الإسلامية. وعلى الرغم من إطلاق بعض الدعوات للتطوع في صفوف القوات المسلحة أو الأمن التي فرغت من عناصرها عقب إلقاء عشرات الآلاف من الجنود السلاح وفرارهم من زحف قوات الدولة الإسلامية، فلقد قادت الميليشيات الحملة الرئيسية لتجنيد المتطوعين.

ويرتدي عناصر الميليشيات في الغالب زيا موحدا ويعملون بشكل مستقل وإلى جانب قوات الحكومة أيضا - لا سيما في المعارك وعند نقاط التفطيش، ويستخدمون قواعد الجيش أو الأمن ومراكز الحجز التابعة لهما - الأمر الذي يزيد من صعوبة تمييز الخط الفاصل بين الميليشيات وعناصر القوات النظامية.¹⁴ وفي مقابلة مع وسائل الإعلام أُجريت

معه في يونيو / حزيران، قال قائد ميليشيا عصاب أهل الحق، قيس الخزعلي: "شأنها شأن أي جيش من حيث وجود تقسيمات داخلها... ولكل واحدة منها اختصاصها... وكما للجيش سلاح للمدفعية وآخر للجو، فنحن لدينا مقاتلين ينزلون إلى الميدان ويقومون بتطهير المناطق".¹⁵ وأما الناطق باسم الجناح السياسي للميليشيا، أحمد الكناني، فصرح لوسائل الإعلام في يونيو / حزيران أيضا قائلا: "يقاقل عناصرنا إلى جانب قوات الحكومة على جميع الجبهات. ... ويرتدون زيا عسكريا. وهذا منطقي لأنهم يعملون مع قوات الأمن"¹⁶. إلا أن هذه الميليشيات لا تخضع لأوامر القوات النظامية.¹⁷ بل على العكس، فيظهر أنها تتمتع بسلطة وقوة أكبر على الأرض من قوات الحكومة المحاصرة، والتي أخذت تبدو على نحو متزايد مؤخرا كقوات ضعيفة وغير فعالة.



راية إحدى الميليشيات الشيعية، لواء قمر بني هاشم © Amnesty International

وفي سبتمبر / أيلول 2014، تحدث أحد عناصر ميليشيا عصاب أهل الحق الذي كان على رأس عمله عند إحدى نقاط التفتيش المقامة شمال بغداد دون أن يدري أنه كان يتكلم أمام مندوب منظمة العفو الدولية قائلاً على نحو ينم عن لا مبالاة تامة: "إذا أمسكنا بأحد هؤلاء الكلاب (يعني السنة) قادمة من تكريت فسوف نقوم بإعدامه. فجميع سكان هذه المنطقة يعملون مع داعش. ويأتون إلى بغداد لارتكاب جرائم إرهابية، ما

يُحتم علينا إيقافهم".¹⁸ وعلى صعيد مشابه، أطلع أحد قادة الميليشيا صحفياً على رسالة في يونيو / حزيران وصلته من زميل له في نفس الميليشيا في أرض المعركة يقول فيها: "لقد أمسكنا بستة عناصر من داعش في كمين" و"عند حلول الفجر قتلت اثنين منهم، وسلمت الأربعة الباقين للجيش"¹⁹.

وثمة رجل يبلغ من العمر 68 عاماً سبق له وأن فر من مدينة الفلوجة غرب العراق عقب سقوطها في أيدي الدولة الإسلامية في يناير / كانون الثاني 2014. وأخبر الرجل منظمة العفو الدولية أنه يعود إلى الفلوجة بشكل منتظم، وأضاف قائلاً:

"نهب إرهابيو الدولة الإسلامية منزلي بعد أن فررت رفقة اسرتي، فأحضرنا إحدى العائلات كي تقيم في المنزل وتحول دون قيام عصابات الدولة الإسلامية بالاستيلاء عليه. وأنا أتوجه إلى الفوجة بشكل منتظم وأرعى منزلي وأملأكي، ويمكنني الذهاب إلى هناك لأنني كبير بالسن فيما لا يمكن لأبنائي القيام بذلك. إذن الوضع سوف يكون جد خطير بالنسبة لهم. فقد يتعرضون للقتل على أيدي الميليشيات الشيعة على الطريق الواصلة بين بغداد والفلوجة كونهم يعاملون كل من يتوجه إلى الفلوجة أو يأتي منها وكأنه إرهابي وغالبا ما يقومون بقتل الناس الذين يسلكون ذلك الطريق. وداخل الفلوجة، سوف تعتبر عصابات الدولة الإسلامية أولادي عملاء للحكومة نظراً لمغادرتهم المدينة وإقامتهم في بغداد".

وكما ورد أعلاه، فإن الخط الفاصل بين الميليشيات شبه العسكرية وقوات الأمن الحكومية والجيش غالباً ما يكون غير واضح، كون قوات الأمن والجيش التي تعمل لوحدها أو / ومع الميليشيات شبه العسكرية، هي ضالعة بدورها في ارتكاب الإعدامات الميدانية بحق الأسرى من المقاتلين أو الموقوفين المشتبه بهم.

وفي مارس / آذار 2014، نُقل عن أحد الجنود النظاميين قوله: "كل من نأسره الآن كإرهابي نقوم بقتله فوراً باستثناء من نود أن نجري التحقيقات معه... ولقد شاهدت العشرات يُعدمون... المادة الرابعة تعني القبض والمادة الخامسة تعني القتل (متلاعباً بالكلمات من خلال الإشارة إلى المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب). فكل من يقع في قبضة داعش، يقومون بإعدامه، وها نحن نقوم بالشيء نفسه".²⁰

التعذيب والوفيات في عهدة القوات الحكومية

في الوقت الذي ينصب فيه تركيز التقرير الحالي على تنامي الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات الشيعية التي ما انفكت تكتسب سطوة على نحو متزايد، فلقد استمرت القوات الحكومية من جانبها بارتكاب مخالفات بلا هوادة.



عدي طه كردي، المحامي البالغ من العمر 33 عاماً
والذي توفي في الحجز © Private

ألقي القبض في 10 يونيو / حزيران 2014 على المحامي عدي طه كردي (33 عاماً) أثناء تواجده في محكمة بغداد العامة. وبعد أسبوعين، أي في 25 يونيو / حزيران قيل لعائلته أنه قد توفي، وقد ترك وراءه طفلين صغيرين. وفي رسالة مؤرخة في 24 يونيو / حزيران وموجهة إلى نقابة المحامين العراقيين والمعنونة "وفاة محام تحت التعذيب" صرحت وزارة الداخلية في ما يظهر أنه رد على استفسارات المحامين عن القضية ان طه قد تعرض بتاريخ 24 يونيو / حزيران "لعارض صحي" وهو في عهدة المديرية العامة لمكافحة الإرهاب في بغداد، وتم نقله إلى مستشفى اليرموك بتاريخ 25 يونيو / حزيران. وتضيف الوزارة في رسالتها أن أحد القضاة قد قال أن طه "هو أحد قيادات الدولة الإسلامية" وأنه ينحدر "من عائلة إرهابية" وأن شقيقه مسجون بتهم تتعلق

بالإرهاب، وأن القاضي قد سأل طه كردي في آخر جلسات محاكمة طه إذا ما كان قد تعرض للتعذيب وأن الأخير قد أجاب بالنفي.

وفي 7 سبتمبر / ايلول 2014، أخبر نائب نقيب المحامين منظمة العفو الدولية أن مجلس القضاء الأعلى قد أحاط النقابة علماً بأن طه كردي قد توفي جراء إصابته بفشل كلوي وليس نتيجة التعذيب كما زُعم. إلا إن الصور الملتقطة لجثة طه التي حصلت منظمة العفو الدولية على نسخ منها تظهر تفاصيل أخرى للقصة. إذ حملت جثته آثار كدمات وجروح غائرة وحروق. وبحسب ما افادت به عائلة طه كردي، فلقد كان ابنهم في صحة جيدة قبل توقيفه.

وعاين استاذ الطب الشرعي، ديريك باوندر، صور جثة طه بناء على طلب من منظمة العفو الدولية، فأفاد بما يلي:

"ثمة إصابات على الظهر لحقت بالجثة عندما كان صاحبها على قيد الحياة، لا سيما على الجزء الأيسر من أسفل الظهر، والجزء الداخلي من مقدمة الذراع اليسرى والكوع الأيمن والمحيط الخارجي لأعلى الذراع اليمنى. وثمة إصابة مزدوجة دائرية الشكل يرافقها وجود آثار كدمات على الإلية اليسرى. ويظهر على الجزء الخلفي من (ربلة) الساق اليمنى تهتك على شكل مجموعة من البقع باهتة اللون تشير الاشتباه بشكل كبير إلى أنها ناجمة عن الصعق بالكهرباء من خلال استخدام أطراف الأسلاك المعرّاة (والتي تُعرف عادة باسم بيكانا).

كما يظهر على إصبع القدم الصغير اسوداد ناجم على ما يظهر عن غرغرينا جافة بما يوحي أن رباطا قد شد حول الجزء السفلي من الإصبع، ويُرجح أن يكون سلكا كهربائيا. وبالنظر إلى أن السبب المباشر للوفاة هو الفشل الكلوي، فإن الإصابات التي لحقت بالجثة تثير احتمالا قويا بأن يكون الفشل الكلوي ناجم عن تلف العضلات جراء التعذيب بالكهرباء كون أحد القطبين الكهربائيين قد وُضع على أصغر أصابع القدم اليسرى فيما وضع الآخر على ريلة الساق اليمنى.

ولا يمكن قبول الفشل الكلوي كسبب لحدوث الوفاة كونه يمثل الآلية الأخيرة (التي تسبق) مرحلة الوفاة مباشرة، ولا يوضح السبب الأساسي للوفاة، ألا وهو الإصابة أو المرض الذي تسبب بسلسلة الأحداث التي أدت إلى الوفاة. وعليه فإن السبب المعلن عنه كسبب للوفاة لا يتسق مع القواعد الدولية المتفق عليها عموما (ضمن إطار منظمة الصحة العالمية) المتعلقة بصياغة أسباب الوفاة لأغراض إدراجها في شهادة الوفاة".

وفي 24 أغسطس / آب 2014، توفي رجل في الخامسة والعشرين من عمره في ملابس غامضة في الحجز الذي أمضى فيه ثلاث سنوات. وأخبرت والدته منظمة العفو الدولية بما يلي: "أخذ الجيش ولداي صبحي وصفوان من منزلنا في أغسطس / آب 2011، وانقطعت أخبارهما طوال شهرين قبل أن يتصلا بي ويقولوا إنهما يُحتجزان في سجن الكتيبة 54 في مطار بغداد العسكري. ولقد تعرضا لتعذيب شديد. وكانا يعانيان من أسنان مكسورة وانتزعت بعض أظافر يديهما. ثم نُقلوا إلى سجن أبو غريب وكانت أوضاعهما جيدة هناك وكان باستطاعتي زيارتهما كل أسبوعين. وعندما تعرض سجن أبو غريب للهجوم، لم يبادر ولداي بالفرار لأنه قد تمت تبرئة ساحتهما من معظم التهم المسندة إليهما وأرادا لمحاكمتهما أن تنتهي نظرا لثقتهما في أنه سوف يتم تبرئتهما من باقي التهم".

وأضافت قائلة: "ونُقلا من السجن ولكنني لم أعلم إلى أين وانقطعت أخبارهما طوال عام، إلى أن جاء يوم 5 إبريل / نيسان 2014، وهو اليوم الذي اتصلا هاتفيا فيه معي وقالوا إنه سوف يتم نقلهما دون أن يعرفنا إلى أين. فانقطعت أخبارهما ثانية حتى الأول من أغسطس / آب عندما اتصل بي أحد الأشخاص وأخبرني بأن اتوجه إلى المستشفى الجمهوري (في بغداد) وأجلب أوراق الولدين - والتي لم تكن بحوزتي كونهما كانا يحملان أوراقهما الثبوتية معهما لحظة إلقاء القبض عليهما في عام 2011، وعثرت في المستشفى على ولدي الأصغر صبحي، وكان في حالة بُرثى لها وبالكااد تمكنت من التعرف عليه. وقال أنه كان محتجزا في التاجي دون أن يعلم مكان احتجاز شقيقه. وتمكنت من مشاهدته ثانية في 4 أغسطس / آب بعد أن دفعت رشوى لأحد الحراس. وكان في حال أفضل بكثير ولكنه أخبرني بالأعود لزيارته كون رجال ميليشيا عصائب أهل الحق قد وضعوه تحت المراقبة وقد يلحقون الأذى بي وبه. وظللت أذهب إلى المكان كل يوم وأجلب الطعام ولم أتمكن من رويته ثانية. وفي 11 أغسطس / آب أخبرني أحد الحراس أنه قد توفي منذ أيام قائلًا: (ألم يخبرك أحد؟) وكنا نخاف من التوجه إلى مركز الطب العدلي، فتحدثنا مع أحد الأصدقاء الشيعة كي يجلب جثته. وتنص شهادة الوفاة على أنه توفي بتاريخ 9 أغسطس / آب دون أن تحدد سبب الوفاة. وعندما استلمنا جثته لاحظنا عليها أثرا لضربة على مؤخرة رأسه، ولا أعلم إذا كانت تلك الضربة هي سبب مقتله أم لا. فكل ما أعرفه أن كان بصحة جيدة عندما شاهدته ثم توفي بعد بضعة أيام دون أي توضيح أو ذكر للأسباب. كما انقطعت أخبار ابني الآخر صفوان منذ أن نُقل من سجن أبو غريب قبل أكثر من عام".

ولم تتوقف منظمة العفو الدولية عن جمع التقارير التي تتحدث عن ارتكاب قوات الحكومة للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لا سيما بحق رجال السنة الموقوفين عملا بأحكام المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب (قانون رقم 13 لعام 2005). وثمة رجل احتُجز عملا بأحكام هذه المادة مدة خمسة أشهر قبل أن يُصار إلى إخلاء سبيله

دون تهمة بتاريخ 29 أغسطس / آب 2014. وأخير منظمة العفو الدولية أنه ظل محتجزا طوال أول 26 يوما من فترة احتجازه في الموصل فيما أمضى الأشهر الأربعة الباقية في مركز الاستجواب في مطار بغداد العسكري حيث تعرض للتعذيب بشكل متكرر في هذين الموقعين.²² وقال أنه قد تعرض بشكل متكرر للضرب بأسلاك الكهرباء السمكية (الكوابل) والعصي وتعرض لجلسات طويلة من الصعق بالكهرباء، لا سيما في منطقة العانة بعد أن سُكب الماء عليه من أجل زيادة أثر الصعقات، ووجهت له تهديدات بالاغتصاب باستخدام العصا. وقال أن جميع المحتجزين الآخرين تقريبا قد تعرضوا للتعذيب مثله. وأمرت محكمة وسط بغداد بإخلاء سبيله في نهاية المطاف في مايو / أيار 2014 ولكنه ظل محتجزا لثلاثة أشهر إضافية تعرض خلالها للتعذيب بشكل يومي تقريبا.

وأخير أعضاء من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق منظمة العفو الدولية أنه وعلى الرغم من مطالبهم المتكررة فلم يُسمح لهم بعد بزيارة المحتجزين في مراكز الحجز والاستجواب والسجون التي تديرها وزارات الداخلية والعدل والدفاع،²³ وأنه قد سُمح لهم فقط بزيارة الأطفال المحتجزين في مرافق تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

القانون الدولي وسلوك الميليشيات الشيعية

تنطبق أحكام القانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب) على حالات النزاع المسلح. وفي العراق ثمة نزاع غير دولي مسلح تخوضه حاليا الميليشيات الشيعية التي تعمل بشكل واضح بموافقة من الحكومة المركزية وبالتعاون مع القوات المسلحة وقوات الأمن النظامية ضد قوات التنظيم الذي يُطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية". وعليه فتتطبق قواعد القانون الإنساني الدولي، وتُعد ملزمة لجميع أطراف النزاع، بما فيها الميليشيات الشيعية. ويجدر التنويه بأن هذه القواعد والمبادئ تهدف إلى توفير الحماية لكل من لا يشارك فعليا في الأعمال العدائية لا سيما المدنيين ومن سبق لهم المشاركة في الأعمال العدائية أو الجرحى أو من يستسلم أو يقع في الأسر بطريقة أو بأخرى. وترسم معايير لسلوك الإنساني وتحد من الوسائل والأساليب المتبعة في تنفيذ العمليات العسكرية.

كما أن قتل الأسرى عمدا وميدانيا – سواء أكانوا مدنيين أو عناصر يُشتبه بانتمائها لجماعات مسلحة أو مقاتلين أعداء في ساحة المعركة – يُعتبر انتهاكا صارخا وخطيرا للقانون الإنساني الدولي ويشكل جريمة حرب.²⁴ كما يندرج في باب انتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي كل من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي واحتجاز الرهائن والحرمان التعسفي من الحرية علاوة على أنها تشكل جميعا جرائم حرب.²⁵

وعملا بأحكام القانون الإنساني الدولي، فيمكن مساءلة المدنيين أو العسكريين جنائيا على ارتكابهم جرائم حرب. ويتعين على قادة الميليشيات والجماعات المسلحة أو زعمائها توخي العناية الواجبة في معرض سعيهم لمنع حدوث مثل هذه الجرائم وقمعها. ويمكن مساءلة القادة العسكريين والرؤساء المدنيين على الجرائم التي يرتكبها رؤوسهم إذا كانوا هم من أصدر الأوامر بارتكابها أو



راية الميليشيا الشيعية كتائب الإمام علي في بغداد © Amnesty International .

علموا أو توافرت لديهم أسباب

تتيح معرفتهم باحتمال ارتكاب

مثل هذه الجرائم دون أن يتخذوا التدابير الضرورية التي تحول دون ارتكابها أو معاقبة مرتكبيها إن كانت قد وقعت بالفعل. كما يُحاسب الأفراد جنائيا على قيامهم بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة حرب أو تيسير ارتكابها.²⁶

وعلى النقيض من أحكام القانون الإنساني الدولي التي تنطبق على حالات النزاع المسلح، فيظل القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزماً وحاكماً لسلوك الدول في الأوضاع والحالات كافة. وبوصفه دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فيترتب على العراق واجب احترام وصون وضمان تمتع الجميع بالحقوق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والحقوق في الحرية والأمن الشخصي.²⁷ ومن خلال السماح بتأسيس ميليشيات والتشجيع على نموها وتعاضم أمرها مع عدم خضوعها للمساءلة، ومن ثم التقاعس عن منع ارتكاب عمليات القتل غير المشروع والاختطاف والتعذيب التي ترتكبها هذه الميليشيات وعدم توفير سبل الإنصاف لضحاياها متى ما وقعت، فيكون العراق قد انتهك بذلك واجباته الدولية ويمكن مساءلته على هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.²⁸

الخلاصة والتوصيات

تتصف انتهاكات حقوق الإنسان التي يوردها التقرير الحالي بكونها انتهاكات شديدة الخطورة بما يجعل بعضها يشكل جرائم حرب، لا سيما عمليات القتل واسعة النطاق التي تنفذها الميليشيات الشيعية. وتتحمل سلطات الحكومة العراقية جزءاً لا يُستهان به من المسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها هذه الميليشيات. فلقد قامت الدولة بتسليح هذه الميليشيات أو أنها سمحت بتسليحها؛ كما أتاحت الحكومات المتعاقبة المجال لهذه الميليشيات للعمل وشجعتها على أن تنشط خارج الإطار القانوني للدولة، ولم تعد إلى محاسبتها على ما ترتكبه من جرائم.

ويُعتبر وجود هذه الميليشيات الطائفية غير الخاضعة للتنظيم أو المساءلة السبب والنتيجة في آن معا لتنامي انعدام الأمن والاستقرار في العراق. فهي تعيق أي احتمالية لتأسيس قوات أمن أو قوات مسلحة فعالة وخاضعة للمساءلة لديها القدرة على والرغبة في حماية جميع شرائح السكان وإنفاذ القانون على قدم المساواة، وتقوض من إمكانية إقامة نظام عدالة منصف يراعي سواسية الجميع أمام القانون ويصون قواعد المساواة على صعيد التمتع بحقوق الإنسان.

ومن الضروري أن تقوم الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي باتخاذ تدابير سريعة وحاسمة تكفل وقف ظاهرة حكم الميليشيات، وترسي القواعد التي تضمن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان دون تمييز، وذلك من خلال ما يلي تحديداً:

كبح جماح الميليشيات

- الاعتراف علناً بحجم وجسامته انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الميليشيات حالياً وإدانتها وعد التذرع بأنها أفعال تندرج في باب مكافحة الإرهاب، والتوضيح بأن مهمة الدفاع عن البلاد وحماية سكانها هي مهمة يجب أن تضطلع بها قوات الأمن والجيش، والتي يجب أن يتم تجنيد عناصرها وفق معايير شفافة وغير طائفية، وعلى أن تعمل ضمن إطار القانون، وتكون خاضعة لرقابة / إشراف قوي، وعلى أن تُحاسب على ما تقوم به من أفعال.
- والشروع بعملية لنزع أسلحة الميليشيات وتسريح عناصرها وإعادة إدماجهم بما يتفق ومعايير حقوق الإنسان. ويتعين أن تتضمن العملية آلية تمحيص مستقلة للحيلولة دون تسلل عناصر الميليشيات إلى صفوف الجيش والشرطة والأمن وغيرهم من الأفراد الذين تتوافر بحقهم شبهات منطقية تشير إلى ارتكابهم أو مشاركتهم بارتكاب جرائم تخالف أحكام القانون الدولي وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وذلك بانتظار انتهاء التحقيقات أو الملاحقة الجنائية.

الحرص على محاسبة الجناة وتعويض الضحايا

- إنشاء آليات تكفل إجراء تحقيقات عاجلة وشاملة وشفافة ومستقلة في جميع المزاعم المتعلقة بوقوع حالات اختطاف واحتجاز رهائن واختفاء قسري وعمليات قتل غير مشروع، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القضاء والإعدامات الميدانية، والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة التي يرتكبها عناصر الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة؛ كما ينبغي تمكين القائمين على إجراء تلك التحقيقات ومنحهم صلاحيات تخولهم استجواب المسؤولين وزعماء الميليشيات وعناصرها تحت القسم، والسماح لهم بدخول جميع الأماكن لا سيما مراكز الحجز (الرسمية وغير الرسمية منها) والاطلاع على السجلات الرسمية التي يرون أنها تكتسي أهمية لسير التحقيقات، وإلزام قادة الميليشيات وعناصرها بالتعاون مع الهيئات القائمة بهذه التحقيقات.

27 إفلات تام من العقاب
حكم الميليشيات في العراق

- وضمان توفير الدولة التعويض الكامل والعاجل لعائلات المفقودين أو المختفين قسرا وضحايا وعائلات ضحايا عمليات القتل غير المشروع والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

الهوامش

¹ وثقت منظمة "هيومان رايتس ووتش" العشرات من الحالات الأخرى التي وقعت في مناطق أخرى من العراق. أنظر التقرير المعنون "العراق: مناطق الموت على يد الميليشيات الموالية للحكومة" والصادر في 31 يوليو/ تموز 2014 (<http://www.hrw.org/news/2014/07/31/iraq-pro-government-militias-trail-death>).

² كانت تُعرف سابقاً باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو الدولة الإسلامية في الشرق الأدنى.

³ ما يعادل 10 دفا تر باللجة العراقية الدارجة، أو 100 مليون دينار عراقي. والدفا تر هي لفظة مستخدمة بالعامية للدلالة على مبلغ قوامه 10.000 دولار أمريكي، كون الدفا تر مكون من 100 ورقة، فيما يُشار إلى مبلغ المائة دولار بلفظة "الورقة".

⁴ كما إن تكريت هي مسقط رأس الديكتاتور الراحل صدام حسين، وهو سبب آخر يبعث على الريبة تجاه سكان المدينة.

⁵ مقابلة أُجريت في بغداد بتاريخ 4 أغسطس/ آب 2014.

⁶ تتوفر لدى منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء الضحايا.

⁷ "متمردو الدولة الإسلامية يقدمون بطريقة بشعة على ذبح القائد الإيراني لقوات فيلق بدر الشيعي الشيخ جعفر الموسوي، والذي عُثر عليه مقتولاً في قرية بشر الواقعة على بعد 15 كم من كركوك شمال العراق".

<http://basnews.com/en/News/Details/Commander-of-Shiite-Badr-organization-killed-by-ISIS->
([in-Kirkuk/28801](http://basnews.com/en/News/Details/Commander-of-Shiite-Badr-organization-killed-by-ISIS-))

⁸ أُجريت الترتيبات للقاء مع العائلات والشهود سرا، ولم يتم الإفصاح عن أسمائهم أو التفاصيل التي من شأنها أن تكشف النقاب عن هويتهم، وذلك حفاظاً على أمنهم وسلامتهم.

⁹ تُعد هذه الميليشيات أكبر الميليشيات وأكثرها سطوة؛ وتنشط ميليشيات عديدة أخرى اصغر حجماً وأقل شأنًا في مناطق أخرى من البلاد.

¹⁰ <http://www.businessinsider.co.id/the-flaw-in-obamas-isis-strategy-2014-9/>

<http://samawhnews.com/archives/35500>

¹¹ [http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2014/06/21/a-bagdad-les-volontaires-](http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2014/06/21/a-bagdad-les-volontaires-defient-contre-les-djihadistes_4442851_3218.html?_sm_byp=iVV6ZbjsRQ60FWrH)
[defient-contre-les-djihadistes_4442851_3218.html?_sm_byp=iVV6ZbjsRQ60FWrH](http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2014/06/21/a-bagdad-les-volontaires-defient-contre-les-djihadistes_4442851_3218.html?_sm_byp=iVV6ZbjsRQ60FWrH)

<http://www.indiatimes.com/boyz-toyz/weapons/shia-militia-show-of-force-in-iraq-156595-7.html>

<https://twitter.com/zaidbenjamin/status/480378594943053826>

<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-27953312>

<http://www.businessinsider.com.au/iranian-proxy-militias-in-iraq-and-syria-2014-9>

[http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/10916926/Iraq-crisis-Baghdads-](http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/10916926/Iraq-crisis-Baghdads-Shia-militia-in-defiant-50000-strong-rally-as-Isis-make-further-gains.html)
[Shia-militia-in-defiant-50000-strong-rally-as-Isis-make-further-gains.html](http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/10916926/Iraq-crisis-Baghdads-Shia-militia-in-defiant-50000-strong-rally-as-Isis-make-further-gains.html)

¹² <http://www.trackingterrorism.org/group/asaib-ahl-al-haq-aah>

http://musingsoniraq.blogspot.co.uk/2014/08/militia-mobilization-in-iraq-started-in.html?_sm_au_=iVVVwvbZ060FqWNs

<http://jihadology.net/2013/08/14/hizballah-cavalcade-asaib-ahl-al-haq-s-liwaa-kafeel-zaynab/>

<http://www.albawabhnews.com/456582>

<http://www.elaph.com/Web/News/2014/8/928219.html>

<http://www.elhashemi.com/41975/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%B4%DB%8C%DB%8C%D8%B9-6-%D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.html>

<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-29019034>

<http://kataibhizbollah.com/ar/index.php?p=gallery&gid=8>

<http://kataibhizbollah.com/ar/index.php?p=gallery&gid=1>

<http://kataibhizbollah.com/ar/index.php?p=gallery&gid=7>

¹⁴ حصدت الميليشيات الشيعية أكبر قدر من الثناء والمدح لدورها في فك حصار الدولة الإسلامية عن آمرلي نهاية أغسطس / آب الماضي، وذلك ضمن إطار عملية مشتركة بين الميليشيات الشيعية تدعمها القوات الإيرانية (أنظر الرابط:

<http://observers.france24.com/content/20140904-amerli-iraq-soleimani-video-iran-isis>

<http://www.reuters.com/article/2014/09/01/us-iraq-security-miltias-iran-idUSKBN0GW2Y420140901>

صلاح الدين، ويُدعى مهدي تقي: "أتقدم بالشكر إلى جميع المجاهدين من عصائب أهل الحق الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إنقاذ آمرلي". وصرح الناطق باسم عصائب أهل الحق، نعيم العبودي: "يشكل اليوم مصدر سعادة غامرة ونصرا عظيما لجميع العراقيين. فلقد برهنت قوات الأمن العراقية والمتطوعون وكتائب المقاومة على قدرتها على إلحاق الهزيمة بداعش".
(http://www.nytimes.com/2014/09/01/world/middleeast/iraq.html?_r=0)

¹⁵ http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/militias-that-fought-us-now-lead-charge-against-sunni-militants/2014/07/18/cf4f98a6-9150-4372-a7b0-95928b03bc54_story.html

¹⁶ http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqi-army-increasingly-bolstered-by-shiite-militias-as-isis-advances/2014/06/20/0eabaf3a-f8b5-11e3-a606-946fd632f9f1_story.html

¹⁷ في إحدى غرف المعيشة المظلمة الكائنة في حي مدينة الصدر الشيعي بالعاصمة بغداد، جلس أحد قادة ميليشيا سرايا السلام وقد غزا الشيب شعره، ورفع هاتفه يوم الجمعة لقراءة رسالة نصية قصيرة وردته من زميل له من أرض المعركة يقول فيها: لقد اسرنا ستة من عناصر داعش في كمين؛ وعند حلول الفجر قتلت اثنين منهم وسلمت الأربعة الباقين للجيش"
(http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqi-army-increasingly-bolstered-by-shiite-militias-as-isis-advances/2014/06/20/0eabaf3a-f8b5-11e3-a606-946fd632f9f1_story.html#).

¹⁸ تم حجب التاريخ والموقع الدقيق لأسباب أمنية.

¹⁹ في إحدى غرف المعيشة المظلمة الكائنة في حي مدينة الصدر الشيعي بالعاصمة بغداد، جلس أحد قادة ميليشيا سرايا السلام وقد غزا الشيب شعره، ورفع هاتفه يوم الجمعة لقراءة رسالة نصية قصيرة وردته من زميل له من أرض المعركة يقول فيها: لقد اسرنا ستة من عناصر داعش في كمين؛ وعند حلول الفجر قتلت اثنين منهم وسلمت الأربعة الباقين للجيش " http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqi-army-increasingly-bolstered-by-shiite-militias-as-isis-advances/2014/06/20/Oeabaf3a-f8b5-11e3-a606-946fd632f9f1_story.html.

²⁰ كل من نأسره الآن كإرهابي نقوم بقتله فوراً باستثناء من نود أن نجري التحقيقات معه " قالها الجندي وكأنه يؤكد أمراً واقعاً. "لقد شاهدت العشرات يُعدمون" ويستخدم الجنود العبارة العامية "المادة 5" كناية عن الإعدام في إشارة إلى المادة 5 من قانون مكافحة الإرهاب. فهذا ما قاله الجندي وما تثبته صفحات موقع فيسبوك. وهو تلاعب بالمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب التي تنص على جواز قيام عناصر قوات الأمن باعتقال الأشخاص بتهمة عامة هي الإرهاب. وهكذا قال الجندي "المادة 4 تعني القبض والمادة 5 تعني القتل" مشدداً على المفارقة التي تحملها العبارة بالعامية. وقال أن الجنود العراقيين يعلمون بأمر مقاطع الفيديو التي تبثها داعش وتظهر إعدام جنود عراقيين أو جثثهم بعد مقتلهم. ووصف أقرانه بأنه قد اعتراهم التعب ويريدون الانتقام. "وما نحن نقوم بالشيء نفسه" وأضاف بعدها أن القادة لا يودون معرفة ذلك. فلا يطرح أحد الأسئلة على الجنود. وقال: "نحن نعتقد أن الأمر صحيح كونهم (أي المقاتلين) كفار" موضحاً رأي رفاق السلاح فيهم. "ذلك هو الشيء الصحيح الواجب القيام به. وجميع أفراد الجيش يقومون به". قالها الجندي دون أن يلقي بالا إلى ما إذا كانت مقولته سوف تتسبب بفضيحة أم لا. وقال: "فليغضب الناس، فنحن ندافع عن العراق". <http://www.reuters.com/article/2014/03/20/us-iraq-anbar-specialreport-idUSBREA2J11720140320>

²¹ هرب مئات المحتجزين من سحن أبو غريب في يوليو/ تموز 2013 عقب تعرضه لهجوم المتمردين السنة/ عناصر الجماعات المسلحة التي يُعتقد أنها مرتبطة بتنظيم القاعدة. <http://www.reuters.com/article/2013/07/22/us-iraq-violence-idUSBRE96L0RM20130722>

²² مقابلة في موقع لن يتم الإفصاح عنه، 7 سبتمبر/ أيلول 2014.

²³ اجتماع في بغداد بتاريخ 8 سبتمبر/ أيلول 2014.

²⁴ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر "القانون الإنساني الدولي العرفي" المجلد 1، القواعد، جي م. هينكيرتس ول. دوزوالد بيك، محرران، 205 (دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي) القاعدتان 89 و156.

²⁵ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي، القواعد 90 و93 و96 و99 و156.

²⁶ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 125.

²⁷ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الذي صادق العراق عليه في عام 1971) المواد 6 و7 و9.

²⁸ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2. أنظر على وجه التحديد التعليق العام رقم 31 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان والمتعلق بطبيعة (الالتزام القانوني العام المترتب على الدول الأطراف في العهد)؛ رقم وثيقة الأمم المتحدة (Add. 13CCPR/C/21/Rev.1)، الفقرة 8.

إفلات تام من العقاب حكم الميليشيات في العراق

دأبت الميليشيات الشيعية خلال الأشهر الأخيرة على اختطاف وقتل مدنيين سنّة في بغداد ومناطق أخرى من البلاد. وما انفكت هذه الميليشيات التي غالباً ما تقوم الحكومة العراقية بدعمها وتسليحها، تنشط وتعمل وفق مستويات متفاوتة من التعاون مع القوات الحكومية – ما بين موافقة هذه الأخيرة ضمناً، وتنفيذ عمليات منسقة، بل وحتى مشتركة فيما بينها. ولهذه الأسباب، تحمّل منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية المسؤولية إلى حد كبير عما ترتكبه هذه الميليشيات من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو الدولية